

Distr.: General
13 August 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٦١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الاستعراض
الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع
بها منظومة الأمم المتحدة

الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة
التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة:
الاستنتاجات والتوصيات

تقرير الأمين العام

موجز

يحتوي هذا التقرير على مختصر لتحليل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع
بها منظومة الأمم المتحدة والذي أحرري عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ وقرار المجلس
الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠٠٦. ويتضمن التقرير التوصيات المناسبة، المطلوبة في الفقرة
١٠٣ من القرار ٢٥٠/٥٩، والتي تأخذ في الاعتبار وجهات نظر وتعليقات الدول الأعضاء
التي أعربت عنها أثناء الجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية في الدورة الموضوعية للمجلس
الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٧. ويقدم تقرير الأمين العام (A/62/73-E/2007/52)
تحليلاً لمدى ما قدمته منظومة الأمم المتحدة من دعم يتسم بالكفاءة والفعالية إلى البلدان

* A/62/150.



النامية لكي تنفذ استراتيجياتها الإنمائية ولكي تحقق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، في سياق أولوياتها الإنمائية الوطنية.

ويقترح هذا التقرير عدداً من الوسائل المبتكرة ويطرح عدداً من التوصيات لتوجيه المتابعة المقترحة فيما يتعلق بـ: (أ) تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛ (ب) ووضع نظام شامل ومستدام للبيانات والتقارير المالية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة؛ (ج) وتعزيز الإدارة القائمة على أساس النتائج والمساءلة العامة والشفافية في المنظومة؛ (د) وتعزيز التملك والقيادة على الصعيد الوطني، لا سيما في جهود تنمية القدرات؛ (هـ) وتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (و) وتعميم قضايا الجنسين وتمكين المرأة؛ (ز) وزيادة دور منظومة الأمم المتحدة في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية؛ (ح) وتعزيز الأهمية والترابط والفعالية في إنجاز الأنشطة التنفيذية على المستوى القطري، مع الأخذ في الاعتبار "المشاريع التحريية للإنجاز كأهم متحدة واحدة"؛ (ط) وزيادة التركيز على الأبعاد الإقليمية؛ (ي) وتحقيق فهم أفضل لتكاليف المعاملات وبذل جهود جديدة للنهوض بالكفاءة؛ (ك) وتحسين إدارة قدرات ومعارف موظفي الأمم المتحدة؛ (ل) والتركيز من جديد على تقييم تنمية القدرات في البلدان المتلقية، وتعزيز وظائف منظومة الأمم المتحدة في مجال التقييم.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٥-١ مقدمة - أولا
٦	٩-٦ إسهام الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة . . . - ثانيا
٧	١٥-١٠ تمويل الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية . . . - ثالثا
	 مساهمة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في تطوير القدرات الوطنية - رابعا
١٠	٣٢-١٦ وفعالية التنمية . . . - خامسا
٢٠	٥٩-٣٣ تحسين أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي . . .

أولا - مقدمة

١ - يحتوي هذا التقرير على خلاصة لتحليل تفصيلي لتنفيذ القرار ٢٥٠/٥٩، الوارد في تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (A/62/73-E/2007/52). ومثله مثل التقرير التحليلي، يقوم هذا التقرير على عدد محدود من الموضوعات الرئيسية. كما يحتوي هذا التقرير على توصيات كفي تنظر فيها الجمعية العامة كما طُلب في الفقرة ١٠٣ من القرار ٢٥٠/٥٩.

٢ - ويراعي هذا التقرير وجهات نظر وتعليقات الدول الأعضاء التي أعربت عنها أثناء الجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٠-١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧). وقد أحاط المجلس علما مع التقدير بالتحليل التفصيلي الذي جاء في تقرير الأمين العام بشأن استعراض الأنشطة التنفيذية (A/62/73-E/2007/52) والتقرير المصاحب له (A/62/74-E/2007/54)، الذي يحتوي على تحليل إحصائي شامل لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة^(١).

٣ - ركز استعراض تنفيذ القرار ٢٦٠/٥٩ على تقييم مدى ما قدمته منظومة الأمم المتحدة من دعم يتسم بالكفاءة والفعالية إلى البلدان النامية لمساعدتها في تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في سياق أولوياتها الإنمائية الوطنية. ويتم تقييم وتقدير الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على أساس تأثيرها على قدرة البلدان المتلقية على السعي من أجل استئصال شأفة الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

٤ - وتتصدى التوصيات الواردة في هذا التقرير للعديد من المسائل وإن لم تكن كلها - التي لها تأثيرها على الهدف العام الذي يرمي إلى النهوض بتماسك وفعالية الأنشطة التنفيذية على المستوى القطري. وبالأخص المسائل المتعلقة بالإدارة واتساق السياسات والتوجيهات التي تعطيها الأجهزة الحكومية الدولية في المنظومة التي تستطيع أن تكون عاملا هاما يؤثر على ترابط وفعالية المنظومة. ورغم عدم تناول هذه الأبعاد في هذا التقرير، فإن المناقشات الجارية حاليا في الجمعية العامة لتوصيات الفريق رفيع المستوى المعني بالترابط في مختلف دوائر

(١) انظر A/62/39، وتتضمن تقرير الدورة الخامسة عشرة للجنة رفيدة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٩ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)، و E/2007/CRP.1 التي قدمتها اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ و E/2007/CRP.3، التقرير المرحلي لعام ٢٠٠٧ عن تنفيذ القرار ٢٥٠/٥٩.

المنظومة^(٢)، في مجالات التنمية والمساعدات الإنسانية والبيئة، والعمليات الجارية المتعلقة بإصلاح وهيكلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تتيح فرصا لمعالجة هذه المسائل كجزء من الجهد العام المبذول للنهوض بنوعية وتأثير المساهمة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة في التعاون في مجال التنمية.

التوصيات

٥ - في ضوء وجهات النظر والتعليقات التي أعربت عنها الدول الأعضاء أثناء الجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٧، قد تود الجمعية العامة أن:

(أ) تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠٠٨ تقريرا مفصلا عن عملية إدارة تنفيذ القرار المنتظر لعام ٢٠٠٧ في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، على أن يجدد:

١٩٠ النتائج التي ستتحقق من خلال تنفيذ القرار الجديد بصيغة تسمح بعملية رصد وتقييم كافية لهذه النتائج طبقا لمبادئ الإدارة على أساس النتائج؛

٢٠٠ التدابير المشتركة بين الإدارات وبين الوكالات التي يلزم تحريكها لتنفيذ القرار المقبل في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، مع تحديد كيانات الأمم المتحدة والهيئات المشتركة بين الإدارات المشتركة بين الوكالات، بما فيها مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومجموعة الأمم المتحدة للتقييم - التي تقع عليها مسؤولية متابعة هذه التدابير والعمليات؛

(ب) تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، تقارير مفصلة عن النتائج التي تحققت والتدابير والعمليات التي نُفذت، كمتابعة لقرار عام ٢٠٠٧ الخاص بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات.

(٢) كان الأمين العام قد شكل الفريق رفيع المستوى المعني بالترابط في مختلف دوائر المنظومة كمتابعة لأعمال مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥. وعُرض تقرير هذا المؤتمر على الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (الوثيقة A/61/583). وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧ عرض الأمين العام وجهات نظره بشأن التقرير على الدول الأعضاء (انظر الوثيقة A/61/836). وأتاحت المداولات المستنيرة التي جرت في الجمعية العامة منذ أيار/مايو ٢٠٠٧ الفرصة أمام الدول الأعضاء لمواصلة دراسة توصيات هذا الفريق.

ثانياً - إسهام الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

٦ - متابعة لمؤتمر القمة للألفية في عام ٢٠٠٠، أكد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من جديد أن التنمية المصحوبة بالسلام والأمن وحقوق الإنسان، هي ركيزة من الركائز التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة. وكانت الرسالة الرئيسية هي ضرورة المضي في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي منتصف فترة الخمسة عشر عاماً المقررة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، كان التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف ما زال متفاوتاً وغير مرضٍ بشكل عام. فما زال العديد من البلدان النامية عاجزاً عن تنمية القطاعات الإنتاجية والمشاركة في عملية العولمة والاستفادة منها. وكان المضي نحو استئصال الفقر بطيئاً ومتفاوتاً. كما أن التدهور البيئي فاقم من ضعف السكان المحرومين وقلل من فوائد التنمية.

٧ - لا بد أن تستجيب الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية بطريقة مرنة وطبقاً لاستراتيجيات وأولويات التنمية الوطنية في هذه البلدان. وتنبع المبادئ الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من طبيعة هذه الأنشطة العالمية والطوعية القائمة على المنح وعلى حيادها وتعددية أطرافها. وبذلك تضرب هذه الأنشطة التنفيذية بجذورها في الولايات والأدوار المعيارية التي أرستها منظومة الأمم المتحدة. وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الإغاثة إلى التنمية، توجد علاقة بين الأعمال الإنسانية والتنمية وبناء السلام.

٨ - وتركز أنشطة التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بصورة متزايدة على الإدارة على أساس النتائج، والمساءلة والشفافية على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. ولكن ما زال هناك مجال لإدخال تحسينات على درجة التركيز الاستراتيجي وإمكانية قياس أطر النتائج على جميع المستويات، وعلى استخدام وظائف الرصد والتقييم.

٩ - إن المعارف والمهارات والموارد التي أتاحت للبلدان النامية من جانب ما يقرب من ٤٠ صندوقاً وبرنامجاً ووكالة وكيانات أخرى من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، لا مثيل لها من حيث الاتساع والعمق. ولكن التحديات تظل قائمة أمام جعل هذا الجهاز أكثر ترابطاً وكفاءة. فجهاز الأمم المتحدة الإنمائي لا يشكل الآن على المستوى القطري بما يسمح للبلدان النامية بأن تحصل على القدر الأمثل من جميع المواد من هذا الجهاز، بما في ذلك ما تحصل عليه من الوكالات المتخصصة والكيانات الأخرى العالمية والإقليمية.

ثالثاً - تمويل الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية

١٠ - أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٠/٥٩، على أن الموارد الأساسية/العادية، بما تتسم به من طابع عدم الارتباط، لا تزال تمثل الأساس المتين للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وقد اجتذبت منظومة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة مستويات متزايدة من التمويل الإجمالي، وإن كانت هذه الزيادة أساساً نتيجة زيادة في التمويل غير الأساسي/التكميلي/الخارج عن الميزانية. أما نصيب الموارد الأساسية/العادية من مجموع المساهمات التي تلقتها المنظومة فقد تراجع. وطبقت سياسة النمو الاسمي الصفري على الميزانيات العادية لأغلب الوكالات المتخصصة. وإذا كان التمويل غير الأساسي/التكميلي/الخارج عن الميزانية قد سمح بالتوسع العام في الأنشطة، فإنه لم يدعم بالضرورة استجابة المنظمة للطلبات الجديدة الناشئة من جدول أعمال الأمم المتحدة في مجال التنمية.

١١ - وقد تمكنت المنظومة، بعد أن طبقت الصناديق والبرامج الرئيسية في الأمم المتحدة الإطار التمويلي متعدد السنوات واتبعت نظام الإدارة على أساس النتائج، من تنقيح نهج الإدارة فيها، ولكنها لم تحقق الهدف المنشود لربط مستويات البرامج المعتمدة بالتمويل الملتزم به للأنشطة التنفيذية في مجال التنمية. ولجأت بعض الوكالات المتخصصة، بدرجات متفاوتة من النجاح - إلى نهج الميزنة على أساس النتائج، وهي النهج التي تحمل بعض سمات نظام تجديد المؤسسات المالية الدولية.

١٢ - إن زيادة التمويل غير الأساسي/التكميلي/الخارج عن الميزانية، وزيادة عدد المشاريع المرتبطة بذلك - زاد من تكاليف المعاملات بالنسبة لجميع المنظمات، وأصبح عاملاً محمداً قد يعوق الجهود المبذولة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة. فالأموال التكميلية الخارجة عن الميزانية التي تُجمع على المستوى القطري، تميل إلى أن تكون أكثر استجابة لاحتياجات الأقطار نفسها. ولكن المنافسة بين منظمات الأمم المتحدة على مصدر محدود للتمويل يزيد من تعقيد توجه المنظومة نحو المزيد من الوحدة والترابط. كما أن اعتماد منظومة الأمم المتحدة على التمويل غير الأساسي/التكميلي/الخارج عن الميزانية قد يؤثر على إدراك دورها كشريك موثوق به للحكومات الوطنية. فهذا النوع من التمويل له أهميته في تكملة الموارد الأساسية/العادية، ولكنه بحاجة إلى أن يصبح أكثر تبسيطاً مع إمكانية التنبؤ به، إذا كان له أن يفضي إلى مزيد من الترابط والفعالية للأنشطة التنفيذية في مجال التنمية على المستوى القطري.

١٣ - وكانت الجمعية العامة قد دعت، في قرارها ٢٥٠/٥٩، إلى الاسترداد الكامل لتكاليف إدارة التمويل غير الأساسي/التكميلي/الخارج عن الميزانية. وتم التنسيق على أن تكون سياسة استرداد التكاليف بمعدل ٧ في المائة بين الصناديق والبرامج، وبالنسبة لبعض البرامج المشتركة على المستوى القطري. ولكن الأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة تطبق في كثير من الأحيان معدلات أعلى. وقد تقصُر نتائج استرداد التكاليف كاملة عن التوقعات بالنسبة لبعض المنظمات، حيث أنها لا تطالب، أو لا تسترد، بصورة منتظمة كل التكاليف الداخلة في إدارة المشاريع الممولة بموارد غير أساسية تكميلية خارجة عن الميزانية.

١٤ - وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩، تم إعداد تحليلات إحصائية شاملة عن تمويل الأنشطة التنفيذية للتنمية في منظومة الأمم المتحدة عن عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وعرضت هذه التحليلات عددا من الجوانب المتكررة. وتعززت تغطية البيانات وتحليلها عن طريق: (أ) زيادة التفصيلات؛ (ب) تسوية الفروق بين تقديرات الأمم المتحدة ولجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتبرعات المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة، وتوثيق التبرعات المتزايدة من البلدان النامية، والتوسع في تحليل المساعدات الإنسانية، وتحليل النفقات الإقليمية وتوثيق النفقات المتزايدة في أقل البلدان نموا.

التوصيات

١٥ - قد ترى الجمعية العامة أن:

(أ) تقر بضرورة حدوث زيادة كبيرة ومستدامة في التمويل غير المخصص للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية، بما في ذلك الموارد الأساسية وغيرها من التبرعات غير المخصصة للصناديق والبرامج، وكذلك الاشتراكات المقررة للوكالات المتخصصة، لتدعم بذلك التحسينات في الإدارة على أساس النتائج والجهود المبذولة نحو زيادة الفعالية والكفاءة والترابط، وكذلك المساءلة والشفافية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وتستجيب لذلك؛

(ب) تحث البلدان المتقدمة والبلدان الأخرى التي بإمكانها أن تزيد من مساهمتها غير المخصصة، بما فيها التمويل الأساسي/العادي للأنشطة التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة، وأن تفكر في إعادة النظر في سياسات النمو الصفري بالنسبة للاشتراكات المقررة في الميزانيات العادية لبعض الوكالات المتخصصة، حتى تستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تستجيب بطريق أكثر شمولا وفعالية للطلبات الجديدة في برنامج عملها في مجال التنمية؛

(ج) تقر بمساهمة الموارد غير الأساسية/التكميلية/الخارجة عن الميزانية في زيادة الموارد الإجمالية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وتطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات إدارة الوكالات المتخصصة وغيرها من الكيانات أن تستكشف طرق ووسائل زيادة مدى كفاية الموارد المخصصة وإمكانية التنبؤ بها على المدى الطويل، من خلال أمور مثل ما يلي:

- ١٠ استكشاف آليات بديلة لتعبئة الموارد من شأنها أن تزيد من الاستقرار وإمكانية التنبؤ بالمساهمات غير الأساسية والتكميلية، والحد من تشتت الأنشطة وتكاليف المعاملات؛
- ٢٠ تنسيق دورات تمويل الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والكيانات الأخرى في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، كلما أمكن ذلك؛
- ٣٠ مواصلة تعزيز التخطيط الاستراتيجي والإدارة على أساس النتائج، وكذلك المساءلة والشفافية في مختلف دوائر جهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛
- (د) تدعو إلى بذل جهد في مختلف دوائر منظومة الأمم المتحدة لمواصلة تطوير آليات موحدة للتوجه والإشراف بشأن:

١٠ ميزة مناسبة وواقعية لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيرها من صكوك التخطيط للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري؛

٢٠ نظم ملائمة لتعبئة الموارد على المستوى القطري، بما في ذلك من الموارد الأساسية/العادية وغير الأساسية/التكميلية للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والكيانات الأخرى، تقلل من المنافسة بين منظمات الأمم المتحدة وتزيد من أهمية وترايط وتكامل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٣٠ أنظمة رصد وإبلاغ بشأن الإيرادات والنفقات الخاصة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، عن طريق أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيرها من الآليات على المستوى القطري؛

(هـ) تطلب إلى الأمين العام أن يرفع تقريراً سنوياً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن التقدم المحرز والدروس المستفادة من نماذج إطار الميزانية الجديد "الإنجاز كأهم متحدة واحدة" الذي استخدم في عدد من البلدان الرائدة على

سبيل التجربة، ورفع تقرير شامل إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ عن تجارب نماذج إطار الميزانية المتكاملة الجديد وفوائد هذه التجارب بالنسبة للإدارة على أساس النتائج والميزنة والإبلاغ؛

(٩) تطلب إلى الأمين العام:

١٠ مواصلة رفع تقارير عن التمويل وتحسين شمول البيانات المالية وحسن توقيتها والتنفيذ ونوعيتها والقدرة على مقارنتها في مختلف وحدات المنظومة، ووضع تعاريف وتصنيفات للتقارير المالية عن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية بطريقة مترابطة ومرنة يمكن أن تتواءم مع التغيرات في هيكل المنظمة؛

١١ تجميع بيانات مالية شاملة ومستدامة، ووضع نظام للإبلاغ عن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية بحيث تشمل جميع الكيانات ذات الصلة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأن تعمل في تشاور وتعاون وثيقين مع هذه الكيانات لتحقيق هذا الهدف.

رابعا - مساهمة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في تطوير القدرات الوطنية وفعالية التنمية

ألف - تطوير القدرات

١٦ - للأنشطة التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي دور مباشر في تطوير القدرات على المستوى القطري، كما أن جهودها جزء لا يتجزأ من العمليات الوطنية. فالكثير من المنظمات له ولاية محددة بأن تطور القدرات التقنية والتكنولوجية، بما في ذلك تيسير فرص الحصول على التكنولوجيات الجديدة والناشئة، وتطوير التكنولوجيات المستوردة للظروف المحلية. ويرتبط تطوير القدرات عموماً بمختلف أشكال الدعم الموجه إلى الأفراد (التدريب)، والمؤسسات (التطوير التنظيمي) وهيئة بيئية تمكينية (دعم السياسات والاستراتيجيات).

١٧ - وهناك أيضاً صلة قوية بين تطوير القدرات والأبعاد المختلفة لأدوار المنظومة المعيارية والتنفيذية. فالأدوار المعيارية تتقرر عن طريق عمليات مشتركة بين الحكومات، وتشمل تشجيع الاتفاقات الخاصة بالأهداف الإنمائية واحترام حقوق الإنسان وتشجيعها، بما في ذلك الحق في التنمية والمساواة بين الجنسين وغيرهما من المعايير والأعراف المتفق عليها دولياً. وتتكفل اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالترابط فيما بين السياسات

على صعيد المنظومة وتنفيذها عن طريق الأنشطة التنفيذية. وتقوم المنظومة بأدوارها التنفيذية في إطار هذه الأهداف والمعايير، وتعمل على النهوض بها بدعمها للبلدان النامية بناء على طلبها، وتملكها وقيادتها لها، من أجل تعزيز قدراتها على مواجهة تحديات التنمية. والأدوار المحددة التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة بالفعل في بلد ما، سوف تتحدد من حيث المبدأ عن طريق اتفاقات تبرم بين الشركاء الوطنيين ومنظمات الأمم المتحدة.

١٨ - وتعطي منظمات الأمم المتحدة عادة الأولوية لتشغيل الموظفين الوطنيين واستخدام الخبرات والمؤسسات الوطنية. كما بدأ تعميم التنفيذ الوطني واستخدام الخبرات الوطنية، وأصبحت يهدفان إلى تعزيز التملك الوطني للأنشطة وزيادة استدامة النتائج.

١٩ - وتساهم منظومة الأمم المتحدة في قدرة البلدان النامية على أن تستفيد إلى الحد الأمثل من طرائق المعونة المختلفة، بما في ذلك دعم الميزانية. والمنتظر أن تدعم منظومة الأمم المتحدة القدرات الوطنية التي تمكن البلدان النامية من ممارسة تملكها وقيادتها للمساعدات الخارجية وتنسيق المعونات. كما تؤدي المنظومة دورا هاما في النهوض بالقدرات الوطنية لرصد وتقدير مدى التقدم في القضاء على الفقر وغير ذلك من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

التوصيات

٢٠ - قد تود الجمعية أن:

(أ) تؤيد التعريف الذي اقترحتة المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة لتطوير القدرات، كعملية يقوم فيها السكان والمنظمات والمجتمع ككل بتحرير القدرة وتعزيزها وخلقها وتطويرها والحفاظة عليها مع مرور الوقت، وتعريف القدرة بأنها قدرة السكان والمنظمات والمجتمع ككل على إدارة شؤونهم بنجاح؛

(ب) تؤكد أن تطوير القدرات والتملك الوطني لاستراتيجيات التنمية الوطنية ضروريان لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) تشدد على أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي له دور محوري ينبغي أن يقوم به لتقديم المزيد من الدعم لجهود البلدان النامية في إنشاء المؤسسات الوطنية الفعالة و/أو المحافظة عليها ودعم عمليات التنفيذ، واستنباط استراتيجيات وطنية لتطوير القدرات، حسب الحاجة؛

(د) تدعو إلى وضع سياسة على مستوى المنظومة واستراتيجيات وتدابير ملموسة وآليات ذات صلة للإشراف من أجل تطوير القدرات يتوافر فيها:

١٠ التركيز المناسب على دعم جهود البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية مستدامة بمشاركة مناسبة من جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

١١ الإقرار بأن الأدوار التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأدوار المعيارية القائمة على الأهداف والأعراف التي وضعتها الدول الأعضاء على المستوى الحكومي الدولي، ولا سيما الأهداف الإنمائية المعترف بها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وبأن اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعزز العلاقات بين الفقر والعمل المعياري، من ناحية، والعمل التنفيذي، من ناحية أخرى؛

١٢ الإقرار بأن منظومة الأمم المتحدة دور ينبغي أن تقوم به في جميع البلدان بناء على طلب الدول الأعضاء وتحت قيادتها وتملكها من أجل تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك عن طريق أنشطتها التنفيذية في البلدان النامية؛

١٣ وضع نتائج وأطر واستراتيجيات تكون محددة وقابلة للقياس والتحقيق وذات صلة ومحددة زمنياً موجهة نحو تطوير القدرات وتمكن البلدان النامية من تصميم ورصد وتقييم النتائج في تطوير قدراتها على مستويات مختلفة من أجل تحقيق الأهداف والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والمضي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٤ تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في تيسير فرص حصول البلدان النامية على التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ومشاركتها في وضع وتطوير هذه التكنولوجيات؛

١٥ تمكين منظومة الأمم المتحدة من تعزيز قدرة البلدان النامية، بناء على طلبها ومع تملكها وقيادتها، وتنسيق المساعدات الخارجية، بما في ذلك نهج على صعيد المنظومة وعلى صعيد القطاع ودعم الميزانية، والاستفادة بأفضل طريقة ممكنة من هذه المساعدات، لا سيما عن طريق المشاركة في

التخطيط الوطني وعمليات الرصد، والمساهمة في آليات التمويل المشتركة عندما يكون ذلك مناسباً؛

٧٣ ضمان استدامة أنشطة تطوير القدرات المدعومة من أنظمة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق مواصلة تعميم التنفيذ الوطني واستخدام الشبكات والخبرات والموارد الوطنية باعتبارها طرائق التنفيذ المفضلة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

(هـ) تدعو البلدان المستفيدة من دعم منظومة الأمم المتحدة إلى أن تتخذ التدابير المناسبة المؤسسية والمتعلقة بالميزانية لضمان الاستدامة لنتائج الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وتعميمها من خلال تعبئة الموارد الداخلية و/أو غيرها من أشكال الدعم الخارجي.

باء - التعاون بين بلدان الجنوب وتنمية القدرات الوطنية

٢١ - تزيد الدينامية الجديدة في التعاون بين بلدان الجنوب في تدفق المساعدة الإنمائية بين البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق الاستثمارات، والمنح، والقروض التيسيرية، وإلغاء الديون. كما يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور فريد في مساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها في إقامة صلة متينة بين الأنشطة التنفيذية التي تدعمها هذه المساهمات الجديدة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

توصيات

٢٢ - قد تود الجمعية العامة، بعد النظر كما ينبغي في المقرر ١/١٥ الذي اعتمده اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال دورتها الخامسة عشرة المعقودة في الفترة من ٢٩ أيار/مايو حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، (انظر A/62/39)، أن:

(أ) تدعو جميع الدول الأعضاء، التي في وسعها ذلك، إلى تعزيز دعمها للتعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي وبخاصة عن طريق تعبئة الموارد المالية على أساس مستدام؛

(ب) تدعو جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى تكثيف نشاطه معلوماته وتقاريره عن الدعم المقدم من جميع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(ج) تشجع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة المشتركة على تعميم الدعم المقدم للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثين في أنشطتها العادية ومساعدة البلدان المتلقية، بناء على طلبها وبتملكها وقيادتها، في تطوير القدرات لزيادة فوائد وآثار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثين إلى الحد الأقصى بقصد تحقيق أهدافها الوطنية مع التأكيد بوجه خاص على الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

جيم - تعميم المسائل الجنسانية

٢٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين سياسة واستراتيجية شاملة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن تعميم المسائل الجنسانية بقصد التعجيل بتنفيذ الالتزامات المتفق عليها عالمياً. وستقوم الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين بوضع خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة تشمل المؤشرات، والجداول الزمنية، وتوزيع المسؤوليات، وآليات المساءلة، والموارد.

٢٤ - وقد دعم فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين، التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الإجراءات المتماشية بين منظمات الأمم المتحدة بشأن تعميم المسائل الجنسانية وتمكين المرأة على المستوى القطري. وتبين عمليات استعراض أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقارير السنوية للمنسقين المقيمين عن عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قد تجلجا بشكل أفضل.

٢٥ - كما تُشجع الجهود على تحقيق التوازن بين الجنسين في عمليات التعيين ضمن منظومة الأمم المتحدة. ففي أواخر عام ٢٠٠٥، بلغت نسبة النساء بين جميع الموظفين الفنيين في نظام الأمم المتحدة الموحد ٣٧ في المائة، في حين أن هذه النسبة في عام ٢٠٠٠ كانت ٣٣ في المائة. وتمثيل المرأة بين الموظفين الفنيين يتدهور بشكل ملموس، في الرتبة ف-٤ فما فوقها. وتُبدل الجهود الآن لتحقيق التعادل بين الجنسين فيما بين المنسقين المقيمين. والنسبة المثوية للمنسقات المقيمات لا تزال منخفضة نسبياً (٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٧، ونصفهن من بلدان تقع في الجنوب)، لكن هذه النسبة تتحسن تدريجياً.

٢٦ - وقد أظهرت مبادرات الميزانية التي تراعي المسائل الجنسانية في جميع أنحاء العالم كيف أن التحليل الجنساني في صياغة الميزانية يمكن أن يحقق نتائج سياسات إيجابية من أجل المساواة بين الجنسين. فتطوير القدرات أمر أساسي لضمان التنفيذ المنتظم للميزنة التي تراعي المسائل الجنسانية.

توصيات

٢٧ - قد تود الجمعية العامة القيام أن:

(أ) تجدد العزم الذي أعربت عنه في القرار ٢٥٠/٥٩ بأن تعمم جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في حدود ولاياتها، المنظور الجنساني وتحقيق المساواة بين الجنسين في برامجها القطرية، فتقرر صكوكا وبرامج شاملة للقطاعات وتحدد أهدافا وغايات معينة على المستوى القطري في هذا الميدان وفقا لاستراتيجيات التنمية الوطنية؛

(ب) تشجع جهود الشبكة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين على وضع خطة عمل على نطاق المنظومة بشأن تعميم المسائل الجنسانية ودعم تنفيذها، بما في ذلك تعزيز إطار المساءلة بالنسبة لتعميم المسائل الجنسانية ورصد الموارد المالية والبشرية الكافية، على أساس الاستراتيجية والسياسة الشاملة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن تعميم المسائل الجنسانية التي اعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين؛

(ج) تعزز الفهم المشترك على نطاق منظومة الأمم المتحدة لإطار الإدارة على أساس النتائج مع علامات ومؤشرات التقدم المحرز في تطبيق استراتيجيات تعميم المسائل الجنسانية بقصد تحقيق المساواة بين الجنسين؛

(د) تدعو جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى تنفيذ الإرشادات المتعلقة بتعميم المسائل الجنسانية وتمكين المرأة وذلك لضمان أن:

١٠ تتجلى في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيرها من آليات التخطيط لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن تعميم المسائل الجنسانية للشبكة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين،

٢٠ تزيد من تحديد طبيعة وجودة وفعالية البرامج المشتركة لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولا سيما فيما يتعلق بفعاليتها في تعزيز الأولويات الوطنية والالتزامات الدولية؛

٣٠ تستجيب الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية للطلب الوارد من البلدان الأعضاء من أجل الدعم التقني فيما يتعلق بالميزنة ومراجعة الحسابات والمضي في وضع نهج منسق للميزنة ومراجعة الحسابات المراعية للمسائل الجنسانية، وكذلك وضع معايير أداء قائمة على أساس جنساني؛

- ٤٠ تتضمن جميع التقارير ذات الصلة معلومات موجزة كافية، بما فيها البيانات المفصلة حسب نوع الجنس، عن التقدم المحرز في تعميم المسائل الجنسانية وتمكين المرأة بقصد تبيان الممارسات الحميدة والدروس المستفادة؛
- ٥٠ يتم تشاطر ونشر الممارسات الحميدة والوسائل والمنهجيات عن طريق وسائل وشبكات مناسبة؛
- (هـ) تطلب من جميع مؤسسات وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ولا سيما جهاز المنسقين المقيمين على المستوى القطري أن:
- ١٠ تستفيد من جميع الخبرات التقنية المتعلقة بالمسائل الجنسانية والمتوفرة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛
- ٢٠ تنفذ الإرشادات المتعلقة بتخصيص موارد للمختصين بالمسائل الجنسانية، وجهات تنسيق المسائل الجنسانية، وبمجموعات المواضيع الجنسانية، عن طريق وضع ولايات واضحة، وعن طريق ضمان التدريب الكافي بشأن تعميم المسائل الجنسانية والحصول على المعلومات وعلى الموارد الثابتة والكافية، وعن طريق زيادة دعم كبار الموظفين ومشاركتهم؛
- ٣٠ تُعزز التعاون بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن برامج المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الأنشطة المشتركة، وأن تعزز قدرات مجموعات المواضيع الجنسانية لدعم هذه الأنشطة؛
- ٤٠ تُعزز آليات المساءلة المؤسسية، بما في ذلك عن طريق إطار تقييم ورصد أكثر فعالية من أجل تعميم المسائل الجنسانية بالاستناد إلى بطاقة الأداء الجنساني الموضوعية من قبل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛
- (و) تدعو جميع مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى مواصلة الجهود لتحقيق التوازن بين الجنسين في عمليات التعيين ضمن منظومة الأمم المتحدة على الأصعدة المركزية والإقليمية والقطرية، وذلك بالنسبة للوظائف التي تتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، بما فيها عمليات تعيين المنسقين المقيمين وغيرها من الوظائف رفيعة المستوى، مع إيلاء الاعتبار اللازم لتمثيل المرأة من البلدان النامية ومراعاة مبدأ التمثيل الجغرافي العادل.

دال - الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

٢٨ - في حالات الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، تحتاج السلطات الوطنية كما يحتاج أصحاب المصلحة الوطنيون إلى تحمل المسؤولية كاملة عن الإشراف على جهود الإنعاش وتنسيقها وإدارتها. ويقوم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بدور دعم رئيسي لمساعدة البلدان على وضع الأساس من أجل تنمية مستدامة طويلة الأجل، في ذات الوقت الذي يحافظ فيه على القدرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية التي قد لا تزال موجودة أو يحتمل وجودها.

٢٩ - وقد بُدلت جهود هامة لتعزيز نظم المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية عن طريق إقامة صلات مؤسسية بين هياكل التنسيق للمنسقين المقيمين وهياكل التنسيق لمنسقي الشؤون الإنسانية. كما تم إدخال نُظم ومعايير محسنة من أجل تحديد وتعيين وتدريب الأفراد الأقدر على القيام بالقيادة الفعالة المسؤولة في الميدان.

٣٠ - وقد أحرز بعض التقدم في تعزيز المناهج المشتركة بين الإدارات والوكالات من أجل التخطيط الاستراتيجي في المقار وعلى المستوى القطري. وإقرار المبادئ التوجيهية لعملية التخطيط المتكاملة للبعثات هو فرصة لتحسين التماسك بين ذراع الأمم المتحدة لحفظ السلام وذراعها الإنساني وذراعها الإنمائي. وما برحت منهجية تقييم احتياجات ما بعد الصراع المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي لدعم التخطيط الوطني من أجل الانتقال في الظروف الفورية لما بعد الصراع تُقدم منهاجا متينا من أجل التلاحم بين الجهات الفاعلة الوطنية والجهات الفاعلة الدولية.

٣١ - ومن خلال أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وزيادة استخدام البرامج المشتركة، طرأ تحسن على التعاون بين الوكالات الإنسانية والمنظمات ذات الواجهة الإنمائية بشأن بعض المسائل، مثل عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم.

توصيات

٣٢ - قد تود الجمعية العامة القيام أن:

- (أ) تجدد الدعوة إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لكي يقوم بدور حيوي في حالات الانتقال من الإغاثة إلى التنمية والاضطلاع بهذه الأنشطة الانتقالية في إطار التملك الوطني من خلال تطوير القدرات الوطنية على جميع المستويات؛
- (ب) تطلب من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تعزيز قدرات الحكومات الوطنية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، في البلدان التي تمر بفترة انتقالية من الإغاثة إلى

التنمية، بما في ذلك عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وبخاصة فيما يلي:

١٠ عمليات تقييم الاحتياجات، وتخطيط البرامج، والتنفيذ والرصد خلال المراحل الأولى والمراحل اللاحقة للكوارث الطبيعية أو حالات الصراع وذلك بتحديد الاحتياجات والأولويات الإنمائية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل؛

٢٠ نُظِم جمع البيانات، ولا سيما من خلال زيادة التوافق بين مختلف نظم إدارة المعلومات المستخدمة لدى مختلف الجهات الفاعلة خلال عملية الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، وذلك بغية توليد معلومات موثوقة موضوعية في الوقت المناسب، بما فيها بيانات محددة جنسانيا، وضرورة من أجل إدارة مراحل الإنعاش الأولى والمراحل التالية في عملية الانتقال؛

٣٠ الحد من أخطار الكوارث، والتأهب، ومنع الصراع؛

(ج) تطلب من منظومات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز التنسيق المشترك بين الإدارات وبين الوكالات ولا سيما عن طريق ما يلي:

١٠ زيادة دمج جهود التخطيط من خلال، أمور في جملتها، عملية التخطيط المتكاملة للبعثات وذلك لضمان أن تكون العمليات على نطاق المنظومة منسجمة وتلبي الاحتياجات والأولويات القطرية؛

٢٠ زيادة التعاون والتنسيق بين لجنة بناء السلام والمبادرات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار والأمن مع الاعتراف بعلاقة التعزيز المتبادل بين التنمية، من ناحية، والسلام والاستقرار والأمن، من ناحية أخرى؛

٣٠ دعم الجهود الجارية لوضع ترتيبات مع مؤسسات بريتون وودز المصممة لتحسين التعاون والاستجابات المشتركة لدعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الإغاثة إلى التنمية، وبخاصة في مجالات مثل التخطيط المشترك وآليات التمويل المشترك؛

٤٠ جعل مجموعة الولايات، والخبرات والموارد الأخرى للصناديق والبرامج والوكالات والكيانات الأخرى في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بكاملها، متاحة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الإغاثة إلى التنمية وذلك لتحقيق

الحد من الفقر، والإنعاش الاقتصادي السريع، والنمو، والتنمية المستدامة؛

(د) تطلب من منظمات الأمم المتحدة اتخاذ التدابير التي تزيد من تعزيز التماسك والترابط والفعالية والكفاءة وحسن التوقيت في الأنشطة التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة في البلدان التي تنتقل من الإغاثة إلى التنمية، ولا سيما من خلال ما يلي:

١٠٠ زيادة تعزيز نظامي المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الإغاثة إلى التنمية عن طريق توفير التمويل الكافي، وإقامة الصلات بين النظامين، وتحسين المعايير والنظم من أجل تحديد الأفراد الذين يشغلون هذه الوظائف وتعيينهم وتدريبهم؛

٢٠٠ زيادة تطوير نهج مشتركة بين منظمات الأمم المتحدة من أجل عمليات تقييم الاحتياجات بعد الكوارث وبعد الصراع، وتخطيط البرامج، والتنفيذ، والرصد، وذلك بغية توفير دعم أكثر تماسكا وفعالية لتنمية القدرات الوطنية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الإغاثة إلى التنمية؛

(هـ) تدرك عدم كفاية التمويل للأنشطة التنفيذية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الإغاثة إلى التنمية، وعدم توفر إمكانية التنبؤ، وأن تحت البلدان المتقدمة وغيرها من البلدان التي في وسعها ذلك على القيام بما يلي:

١٠٠ تقديم مساهمات مالية مرنة طويلة الأجل يمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب من أجل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الإغاثة إلى التنمية؛

٢٠٠ إدراج مخصصات مرنة في تمويل الأغراض الإنسانية من أجل الاحتياجات والأولويات الطويلة الأجل المتصلة بالإنعاش والتنمية؛

٣٠٠ دعم الجهود على نطاق المنظومة لتبسيط الإجراءات المتصلة بالمساءلة عن آليات التمويل الجديدة وإدارتها والإشراف عليها، مثل صناديق التمويل الوسيط وصناديق التمويل المجمع وعن الإجراءات المتصلة بتقييم البرامج والمشاريع، واسترداد التكاليف، والإدارة والإبلاغ، مما يُخفض تكاليف المعاملات بوجه عام.

خامسا - تحسين أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

ألف - الاتساق العام في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأهميته وفعاليتها

٣٣ - يلزم أن تكون لدى البلدان الأعضاء إمكانية الاستفادة من جميع المعارف والمهارات والموارد التي تمتلكها جميع الكيانات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ويزداد التزام منظمات الأمم المتحدة بتعزيز اتساق الدعم الذي تقدمه إلى جهود التنمية الوطنية. وأكد عدد من التوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة مبادرات الإصلاح على الصعيد القطري التي صدرت ولايات بتنفيذها في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٤، ومنحها زخما متجددا (انظر A/61/836).

٣٤ - ولدى إعداد التقييم القطري المشترك، يولى المزيد من الاهتمام لتفادي ازدواجية العمل التحليلي القائم والذي يضطلع به على الصعيد الوطني أو استبداله، ولزيادة وتعزيز العمليات الوطنية التي تؤدي إلى تحديد الأولويات الإنمائية، على سبيل المثال، في شكل استراتيجيات الحد من الفقر.

٣٥ - وتوفر الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الإطار لمحور عمل أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي يجب أن يكون لها عدد محدود من الأولويات. غير أن هذه الأطر تنحو نحو التركيز في المقام الأول على مسائل التنمية الاجتماعية وبدرجة أقل على المسائل ذات الصلة بالنمو الاقتصادي المطرد والقطاعات الإنتاجية والخطة الدولية الأشمل المتمثلة في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وأبرم عدد من الوكالات المتخصصة اتفاقات مع البلدان المتلقية بشأن أطر تخطيط منفصلة ذات تركيز قطاعي أو مواضيعي. وتشدد المبادئ التوجيهية المنقحة للتقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على أهمية اعتماد الخطة الدولية الأشمل للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا كأساس للتحليل والتخطيط على الصعيد القطري، وذلك في سياق عملية تخطيط التنمية الوطنية.

٣٦ - وبالإضافة إلى البرمجة المشتركة عبر مصفوفة النتائج التابعة لأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، يزداد استخدام البرامج المشتركة، التي تُفهم على أنها مجموعة من الأنشطة المحسدة في خطة عمل مشتركة تخصص لها ميزانية ينفذها ويمولها ما لا يقل عن منطمتين من منظمات الأمم المتحدة. وقد أثبتت البرامج المشتركة، ولا سيما تلك التي تتناول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أنها وسائل فعالة لتشجيع التعاون والاتساق فيما بين كيانات الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٣٧ - وأحرز تقدم أيضا في مجال موازنة دورات البرامج فيما بين منظمات الأمم المتحدة مع البرامج متعددة السنوات الخاصة باللجنة التنفيذية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. غير أن موازنة دورات برجة مجموعة كبيرة من الهيئات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة ما زال يشكل تحديا.

٣٨ - ويشكل نظام المنسقين المقيمين إحدى الوسائل الأساسية لتعزيز الاتساق في المنظمة ككل على الصعيد القطري. ومن العوامل المهمة التي لا بد منها لحسن أداء نظام المنسقين المقيمين لعمله، تشاطر المسؤوليات ومشاركة جميع وكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي التي تضطلع بعمليات على الصعيد القطري أو لديها قدرات في مجالات ذات صلة بالأنشطة الحالية على الصعيد القطري، سواء كان لها تواجد بالبلد أم لا. ويلزم توفير الموارد المالية الكافية لضمان تادية هذا النظام دوره التنسيق المركزي بفعالية.

٣٩ - ويضطلع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمهمة المنسق المقيم بدون أي فصل واضح بين مسؤولياته كمدير لنظام المنسقين المقيمين، من جهة، ودوره كممثل للبرنامج الإنمائي في إعداد البرامج، من جهة أخرى. ويلزم الفصل بين هاتين الوظيفتين لتفادي تضارب المصالح (في مجال جمع الأموال، على سبيل المثال) وحدوث لبس في التصورات الخارجية لدور كل منهما. وقد اعتمد البرنامج الإنمائي تدابير جديدة لتحسين الفصل بين الوظيفتين. ويُعين البرنامج الإنمائي الآن مديرين قطريين للإشراف على أنشطته الأساسية، لضمان تفرغ المنسقين المقيمين تفرغا تاما لتأدية مهامهم وتخفيف المخاطر آفة الذكر إلى الحد الأدنى. وعلى الرغم من أن المنسقين المقيمين ما زالوا يعملون تحت إدارة البرنامج الإنمائي، فإن أعداد من يعين منهم من خارج البرنامج الإنمائي أو من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة أو من الخارج آخذة في الازدياد.

٤٠ - ويجري التشديد بشكل متزايد على تدريب المنسقين المقيمين تدريبا كافيا وعلى تقييم أدائهم. ومنذ عام ٢٠٠٦، قُدمت وحدات تدريبية جديدة للمنسقين المقيمين، ستعمل على تعزيز معارفهم بولايات مؤسسات مختلفة تابعة للأمم المتحدة والصلات القائمة بين برامجها. وتم تصميم وتنفيذ نظام جديد لتقييم أداء المنسقين المقيمين، لتمكين ممثلين من منظمات الأمم المتحدة وأفرقة المديرين الإقليميين من المشاركة مباشرة في تقييم المنسقين المقيمين. ويتعين أن يبين إطار المسألة الخاصة بالمنسقين المقيمين بيانا تاما دور حكومات البلدان المضيفة في مجمل العملية الإنمائية.

٤١ - ويجري الآن الشروع في تنفيذ برامج تجريبية في إطار "الإنجاز كأهم متحدة واحدة" بناء على طلب ألبانيا وأوروغواي وباكستان وجمهورية تروانيا المتحدة والرأس الأخضر

ورواندا وفيت نام وموزامبيق، وتحت إشراف حكوماتها. ويتمثل التحدي الرئيسي في توفير تنوع منظومة الأمم المتحدة للشركاء الوطنيين لضمان أهمية وفعالية وكفاءة البرامج وفقا لأولويات التنمية الوطنية، وخاصة إذا كان تنفيذ البرنامج القطري في إطار "الإنتاج كأهم متحدة واحدة" يوفر إطار ميزانية متكامل. وحسب ما تم الاتفاق عليه لدى مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق سيجري استعراض وتقييم الخبرات التجريبية في فترات منتظمة أثناء تنفيذها، إلى جانب دعم من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

التوصيات

٤٢ - قد تود الجمعية العامة أن:

(أ) تشدد على جعل تملك وقيادة السلطات الوطنية ومشاركتها الكاملة في إعداد ووضع جميع وثائق التخطيط والبرمجة التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من الأمور الأساسية لكفالة استجابتها لاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، للبلدان المعنية؛

(ب) تؤكد على أنه يتعين أن تتماشى أطر التخطيط والبرمجة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، بما فيها إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تماشيا تاما مع دورات التخطيط الإنمائية الوطنية، حيثما أمكن، وأنه ينبغي أن تستفيد من الآليات والقدرات الوطنية، بما فيها آليات التقييم الوطنية التي يمكن أن تحل محل التقييم القطري المشترك، والإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، إلى جانب التركيز الخاص على الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بناء على طلب البلدان المتلقية وفيما يتعلق بتملكها وقيادتها؛

(ج) تؤكد على أن العمليات التحليلية الوطنية (أو التقييم القطري المشترك عند الاقتضاء) وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يجب أن تكون بمثابة آليات مركزية للتقييم والتخطيط والبرمجة تابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأنه ينبغي إما إدماج أطر التقييم والتخطيط الأخرى التابعة لمنظمات الأمم المتحدة، في التحليل الوطني أو التقييم القطري المشترك أو إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو على الأقل أن يجري تنسيقها تنسيقا واضحا مع التحليل الوطني والتقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل الإبقاء على تركيز إسهام إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومجمل إسهام منظومة الأمم المتحدة وأن يكون إسهامها قائما على النتائج

وتفادي التداخل وتنسيق مساهمات مختلف الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة، على أساس ولاياتها المعنية وميزاتها النسبية؛

(د) تؤكد على أنه يتعين أن تتمكن البلدان المتلقية من الاستفادة من كامل مجموعة الموارد والولايات المعيارية والتنفيذية، بما فيها الخبرات الفنية والتكنولوجية، التي يمكن أن توفرها لها جميع منظمات الأمم المتحدة أو من خلالها، والتي ينبغي أن تحدد من خلالها عمليات التحليل الوطنية أو التقييم القطري المشترك، عند الاقتضاء، وتنفيذها وفقا للقيادة التامة للبلد المتلقي المعين واستخدام الآليات والقدرات التحليلية القائمة، وأن تحدد منظمات الأمم المتحدة، سواء المقيمة منها أو غير المقيمة، التي يمكن أن تستجيب على أفضل وجه للأوليات والاحتياجات المحددة لكل بلد على حدة ودعوتها إلى الإسهام مساهمة مباشرة أو غير مباشرة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(هـ) تشجع البلدان المتلقية على إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص وجميع الوزارات المختصة التي قد تستفيد من الدعم الذي يقدمه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في عملية صياغة الطلبات من منظومة الأمم المتحدة من خلال العمليات التحليلية الوطنية والتقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأطر الأخرى؛

(و) تدعو جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز إلى أن تكثف التعاون والتبادل والتنسيق، بما في ذلك من خلال زيادة اتساق وتماسك ترتيبات الشراكة والطرائق والصكوك والأطر الاستراتيجية، وذلك بالامتثال التام لأولويات الحكومات المتلقية، واحتراما للتراث المؤسسية والولايات التنظيمية لكل منظمة؛

(ز) تشجع التوسع في استخدام نهج البرامج المشتركة، أي قيام منظمتان من منظمات الأمم المتحدة أو أكثر وشركاء وطنيون بتنفيذ مشترك لأنشطة معينة ذات تركيز مواضيعي مشترك وخطة عمل مشتركة وميزانية مشتركة، عندما يكون ذلك هو أنسب السبل وأكثرها فعالية لتنفيذ البرامج والمشاريع لدعم الأولويات الإنمائية الوطنية؛

(ح) تؤكد من جديد أن نظام المنسق المقيم، ضمن إطار التملك الوطني وقيادة الحكومة للعمليات الإنمائية الوطنية، يضطلع بدور رئيسي في عمل منظومة الأمم المتحدة بشكل فعال وكفؤ على الصعيد القطري وضرورة تعزيز هذا الدور؛

(ط) تشدد على تملك منظومة الأمم المتحدة ككل لنظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك الوكالات غير المقيمة، وأن المشاركة والشفافية والمساءلة وروح الزمالة والشمول هي مبادئ رئيسية يقوم عليها عمل نظام المنسقين المقيمين.

- (ي) تشجع زيادة الجهود التي يبذلها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي فيما يلي:
- ١٠ اختيار وتعيين المنسقين المقيمين عن طريق النظر في المرشحين من جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها وغيرها من الكيانات، ويجري بموجب هذه العملية تشجيع هذه الكيانات على اقتراح أفضل المرشحين؛
- ٢٠ تعزيز عملية تدريب المنسقين المقيمين، بما في ذلك تهيئتهم من جانب جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الآليات الخاصة بدعمهم في مجال أداء مهامهم؛
- ٣٠ تنفيذ إطار المساءلة الشامل الخاص بالمنسقين المقيمين، وإتاحة المشاركة الكاملة فيه لجميع مؤسسات الأمم المتحدة التي تمارس أنشطة في البلد المعني، سواء كان لديها ممثل مقيم أو كانت ممثلة على الصعيد الإقليمي؛
- (ك) تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أثناء الاضطلاع بمسؤولياته لإدارة نظام المنسقين المقيمين أن يكفل ما يلي:
- ١٠ إحراز المزيد من التقدم في تحديد مهام المنسق المقيم ومهام الممثل المقيم التابع للبرنامج الإنمائي أو المدير القطري لتفادي تنازع المصالح وحدوث خلط في الأدوار؛
- ٢٠ إنشاء آليات مناسبة لكفالة ألا تؤدي تكاليف نظام المنسقين المقيمين إلى تخفيض الموارد المخصصة للبرامج الإنمائية في البلد المتلقي؛
- ٣٠ تكثيف الجهود لحشد واستدامة مستويات الدعم المناسبة واللازمة كي يؤدي نظام المنسقين المقيمين دوره بفعالية، بما في ذلك من خلال المساهمات المالية والفنية والتنظيمية من داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومن الدول الأعضاء؛
- ٤٠ رصد وتقييم تكاليف نظام المنسقين المقيمين بالمقارنة مع مجموع نفقات البرامج للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية مع آليات التنسيق الأخرى؛
- (ل) تشجع تعيين محللين غير مقيمين لتنسيق الوكالات، والذين تتمثل مسؤولياتهم الأساسية في تقديم الدعم لإدراج الوكالات غير المقيمة وغيرها من كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومشاركتها على قدم المساواة في فريق الأمم المتحدة القطري مشاركة تامة؛

(م) تشجع استخدام النهج الحديثة لإدارة المعارف والتكنولوجيات المتقدمة للمعلومات والاتصالات التي تيسر إسهام الكيانات والوكالات غير المقيمة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيرها من آليات وأطر التخطيط، فضلاً عن تشاطر المعلومات، مما يؤدي إلى زيادة فعالية أعمال التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة؛

(ن) تطلب إجراء رصد وتقييم، بشكل وثيق، للعمليات الابتكارية والنتائج المؤقتة والنهائية المحققة في البلدان الرائدة التي اعتمدت نهج "الإنجاز كأهم متحدة واحدة" وذلك بالتعاون الوثيق مع البلدان المعنية، والقيام بإبلاغ الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشكل منتظم، بشأن الممارسات الحميدة والدروس المستفادة؛

(س) تشجع المضي في استحداث وتكييف الإرشادات المتعلقة بالبرمجة على الصعيد القطري، بما في ذلك التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ونظام المنسقين المقيمين، إلى جانب مراعاة الخبرات والدروس المستفادة في الميدان، بما فيها التنفيذ في البلدان الرائدة في إطار "الإنجاز كأهم متحدة واحدة" في ظل الإرشادات الخاصة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات.

باء - الأبعاد الإقليمية

٤٣ - هناك عدة مسائل يلزم أن تعالجها الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وتتسم بطابع عابر للحدود ومن الضروري معالجتها في سياق إقليمي ودون إقليمي.

٤٤ - والدور المزدوج الذي تضطلع به اللجان الإقليمية بوصفها الذراع التنفيذي للأمم المتحدة من جهة، وجزءاً من المشهد المؤسسي الإقليمي من جهة أخرى، يمنحها مزايا نسبية فريدة لمعالجة المسائل العابرة للحدود والإقليمية للتنمية. وقد اكتسبت هذه اللجان خبرة فنية قوية متعددة المجالات في عدد من المسائل المتعلقة بالتنمية.

٤٥ - وأصبح لدى جميع الصناديق والبرامج الآن مكاتب إقليمية و/أو دون إقليمية، كما هو الحال بالنسبة لعدة وكالات متخصصة. وأنشئت ستة أفرقة للمديرين الإقليميين. ودُعيت جميع الصناديق والبرامج والوكالات إلى المساهمة في تقديم الدعم الإقليمي المتسق والمنسق لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويتزايد تقديم الوكالات المتخصصة للخبرة الفنية في مجالات معينة من خلال المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية.

٤٦ - وقد أحرز بعض التقدم صوب اشتراك الهياكل الإقليمية لمنظمات الأمم المتحدة في موقع واحد وكفالة زيادة اتساق الموازنة الإقليمية. ورغم وجود ميزات لاشتراك الأفرقة الإقليمية لمؤسسات الأمم المتحدة في موقع واحد، فقد يكون من الواجب معالجة تحديات

معينة ذات طابع عابر للحدود على الصعيد دون الإقليمي مما يتطلب إنشاء مكاتب في مواقع أخرى من غير المراكز الرئيسية.

التوصيات

٤٧ - قد تود الجمعية العامة أن:

(أ) تقر بأن عدة تحديات إنمائية متصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، هي ذات طابع عابر للحدود ويمكن معالجتها على أفضل وجه من خلال التعاون الأقليمي والإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولاسيما التحديات المتعلقة بالتجارة وبتعبئة الموارد التقنية والتكنولوجية والبشرية والمالية؛

(ب) تشجع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية والمصارف الإقليمية للتصدي للتحديات المتصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة التحديات ذات الطابع العابر للحدود والتي تتطلب التعاون بين البلدان والمنظمات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(ج) تدعو اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة إلى زيادة تطوير مساهماتها التحليلية والمعيارية والتنفيذية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وتوفير منتدى حكومي دولي إقليمي شامل للحوار بشأن السياسات وبناء توافق الآراء، من شأنه أن يكون آلية إقليمية لتعزيز اتساق السياسات والبرامج بين كيانات الأمم المتحدة؛

(د) تطلب إلى الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي وإلى اللجان الإقليمية القيام بما يلي:

١٠ زيادة تعزيز التعاون والتنسيق بين بعضها بعضاً على الصعيد الإقليمي ومع مقر كل منها، وبخاصة بهدف ممارسة الرقابة على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري ودعمها وضمان جودتها، بالتشاور الوثيق مع حكومات البلدان المعنية؛

١١ كفالة المشاركة التامة لجميع وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك غير المثلة على الصعيدين القطري والإقليمي، في أعمالها؛

(هـ) تدعو جميع صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة إلى القيام، إلى أقصى حد ممكن، بمواءمة التغطية القطرية، وجعل مكاتبها في ذات الموقع والمباني، حيثما كان ذلك مجدياً وذا نفع، وفي الوقت نفسه تحديد الآليات المناسبة على الصعيد الإقليمي للتصدي للتحديات الخاصة التي لا يمكن مجابتها على نحو كافٍ في المراكز الإقليمية.

جيم - تكاليف المعاملات وكفاءتها

٤٨ - منذ عام ٢٠٠٤، أخذت منظومة الأمم المتحدة تكثف جهودها الرامية إلى ترشيد ما تتخذه من ترتيبات التنفيذ، لا سيما على الصعيد القطري، وتبسيط إجراءاتها الإدارية والمالية ومواءمتها.

٤٩ - وبدأ مفهوم المكتب المشترك أصلاً كوسيلة لرفع مستوى الكفاءة من حيث التكلفة، خصوصاً في البلدان التي ليس فيها سوى وجود محدود نسبياً لمنظومة الأمم المتحدة. فأنشأت الصناديق والبرامج الموجودة في الرأس الأخضر مكتباً مشتركاً. وشمل ذلك تعيين ممثل قطري مشترك وأسفر عن وضع برنامج قطري موحد وإطار موحد للميزانية. وتشكل برامج "الإنجاز كأهم متحدة واحدة" التجريبية آخر تجسيد لمفهوم المكتب المشترك. وهي تؤكد على الاتساق والفعالية وتنطوي على نهج شامل فيما يتعلق بالوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٠ - وتحقق بعض التقدم مع اعتماد خدمات الدعم المشتركة والإجراءات الإدارية والمالية الجديدة. إلا أن رصد منافع هذه الإجراءات الجديدة لم يكن منتظماً. وقد يُفترض أن الحكومات الوطنية ومؤسسات الأمم المتحدة نفسها على السواء حققت بعض الوفورات في تكلفة المعاملات، لكن ليست هناك أدلة قوية على ذلك. وبدأت في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ مبادرة النهج المنسق في التحويلات النقدية بين المنظمات الأعضاء في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ويحدد هذا النهج التحويلات النقدية على أساس التقييم المسبق للقدرات الإدارية للمؤسسات الشريكة ويعزز هذه القدرات، حسب الاقتضاء.

التوصيات

٥١ - قد تود الجمعية العامة أن:

(أ) تشجع زيادة ترشيد الوجود القطري لمنظومة الأمم المتحدة، بناء على طلب حكومات البلدان المعنية وتحت قيادتها، بما في ذلك مواصلة تنفيذ نموذج المكتب المشترك، والمباني المشتركة واشتراك أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في موقع واحد،

وخدمات الدعم المشتركة الموحدة، وحسب الاقتضاء، وضع إطار مشترك قائم على النتائج للتخطيط والميزنة والإبلاغ؛

(ب) تشجع جميع منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على زيادة مواءمة وتبسيط ممارساتها التجارية، بما في ذلك الموارد البشرية والمالية والإدارة والمشتريات والأمن وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية والسفر والأعمال المصرفية، بوسائل منها اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بغية تعزيز المساءلة والشفافية فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛

(ج) تطلب إلى جميع منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن تواصل توحيد ومواءمة المفاهيم والممارسات المتصلة بتكاليف المعاملات واسترداد التكاليف، وأن تحافظ في الوقت نفسه على مبدأ استرداد التكاليف بالكامل في إدارة المساهمات غير الأساسية/التكميلية/الخارجة عن الميزانية؛

(د) تؤكد على ضرورة منح أولوية عليا لتخفيض تكاليف المعاملات المتصلة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وتحسين كفاءة هذه الأنشطة على نحو مستدام، بهدف تخفيف العبء الإداري والإجرائي الذي يتحمله الشركاء الوطنيون وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛

(هـ) تشجع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على:

١٠ استكشاف مدى وسبل تحويل الوفورات المتحققة في تكاليف المعاملات إلى أموال برنامجية يمكن أن تتاح للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في البلدان النامية؛

١١ زيادة الاستفادة من النظم الوطنية لخدمات الدعم، حسب الاقتضاء ولصالح البلدان المتلقية، بما في ذلك في مجالات الشراء والأمن وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية والسفر والأعمال المصرفية، وكذلك للتخطيط والإبلاغ والتقييم، بغية تعزيز القدرات الوطنية وتقليل تكاليف المعاملات؛

١٢ مواصلة استكشاف السبل والوسائل الرامية إلى تيسير مشاركة مؤسسات الأمم المتحدة التي تضطلع بدور في التنمية في آليات للتمويل المشترك والجماعي، بما في ذلك نهج دعم الميزانية والنهج القطاعية، ورصد وتحليل النتائج والدروس المستفادة في هذا الصدد؛

- ٤٠ رصد وتقييم النتائج المتحققة والدروس المستفادة من خلال برامج "الإنجاز كأهم متحدة واحدة" التجريبية بغية توجيه القرارات المقبلة فيما يتعلق بالمتابعة التي ستخصص لهذه التجربة في المستقبل؛
- ٥٠ مواصلة تعزيز وجود مؤسسات الأمم المتحدة على الصعيد القطري، بناء على طلب حكومات البلدان المستفيدة وبالتشاور الوثيق معها، وبناء على احتياجات هذه البلدان وأولوياتها، ومواصلة تطوير الخدمات المشتركة في جميع المجالات، متى كان ذلك مجديا وفعالاً من حيث التكلفة؛
- ٦٠ زيادة تشجيع مبادرة النهج المنسق في التحويلات النقدية وتوسيع نطاقها؛
- ٧٠ استكشاف ووضع طرف أخرى لتعزيز مساءلة مؤسسات الأمم المتحدة التي تضطلع بدور في التنمية وشفافيتها وكفاءتها من حيث التكلفة بوجه عام.

دال - قدرات موظفي جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري

٥٢ - واصلت عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة، بما فيها بعض الوكالات المتخصصة، تطبيق اللامركزية فيما يتعلق بقدراتها. فأحد النهج الرئيسية الكفيلة بتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة يكمن في زيادة معدل استخدام الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية. ويضاف إلى ذلك أن الأغلبية من الموظفين الدوليين العاملين في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وفي الأمانة العامة للأمم المتحدة على السواء تتركز في الميدان. وقد ارتفع عدد الموظفين الميدانيين العاملين في المنظمات التابعة للنظام الموحد للأمم المتحدة من ٤٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٤ في المائة من مجموع الموظفين في عام ٢٠٠٥؛ وأكثر من ٧٠ في المائة من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي هم من العاملين في الميدان.

٥٣ - وتزداد فعالية منظومة الأمم المتحدة في الاستجابة على المستوى القطري إذا ما أتيحت الفرصة للبلدان المتلقية للمساعدة في الحصول على مجموعة واسعة ومتنوعة من المهارات والخبرات الفنية المتوافرة في هذه المنظومة. فالقيود التنظيمية والمالية الصارمة تحدّ من قدرة المنظومة على حشد جميع المهارات الأساسية المطلوبة لدعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية ذات الصلة المتفق عليها دولياً، وما زال يلزم بذل جهود مكثفة ومنسقة ومتكاملة لتطوير هذه القدرة.

التوصيات

٥٤ - قد تود الجمعية العامة التوصية بأن:

(أ) تشجع جميع منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على اتخاذ جميع التدابير اللازمة في سياساتها المتعلقة بالموارد البشرية لضمان أن يتمتع موظفو الأمم المتحدة الذين يشاركون في أنشطة تنفيذية على المستوى القطري بالمهارات والخبرات الفنية اللازمة للقيام بأعمال استشارية فعالة في مجال السياسات وغيرها من أعمال تطوير القدرات، بما يتماشى مع الأولويات والخطط الإنمائية الوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) تشجع جميع منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تكثيف الجهود المتصلة بتنقل الموظفين فيما بين الوكالات وإعادة تحديد أوصافهم ونشرهم من جديد، إضافة إلى تدريبهم وتحسين مهاراتهم، ولاسيما في كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة؛

(ج) تؤكد أهمية استخدام الموظفين الفنيين والمستشارين الوطنيين، حيثما كان ذلك ممكناً ومصلحة البلدان المتلقية؛

(د) تشجع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تعزيز نظم إدارة المعارف وتطويرها ودعمها، بحيث تتمكن البلدان المتلقية من الاستفادة من المعارف والخبرات الفنية التي يتعذر الحصول عليها بيسر على المستوى القطري، بما فيها الموارد المتاحة على الفور على المستوى الإقليمي ومن الوكالات غير المقيمة.

هاء - تقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٥٥ - أُحرز منذ عام ٢٠٠٤ تقدم كبير في مجال تعزيز وظيفة التقييم في صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها وكيانات أخرى تابعة لها. غير أن قلة قليلة من مكاتب التقييم تتمتع بالاستقلال بمعنى أنها مسؤولة بصورة مستقلة أمام هيئات الإدارة. فمكاتب التقييم تعاني بوجه عام من نقص في الموارد. ولا توجد سياسات تقييم مكتملة سوى لدى عدد قليل من المنظمات.

٥٦ - ويجمع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم معاً وحدات التقييم في إطار منظومة الأمم المتحدة. ويضم أعضاء هذا الفريق في الوقت الحاضر ٤٥ وحدة تقييم من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وقد شكل اعتماد الفريق في عام ٢٠٠٥ معايير ومقاييس التقييم التي تتفق مع معايير التقييم الدولية، علامة على طريق تنسيق وتبسيط وظيفة التقييم في منظومة الأمم

المتحدة. ويعمل الفريق على تعزيز نظام شامل للتقييم على نطاق المنظومة بأسرها، ويشمل ذلك: (أ) تعزيز وظائف التقييم في فرادى منظمات الأمم المتحدة؛ (ب) وإقامة شبكات ربط جماعية وعلاقات تعاون متبادل ومواصلة تحقيق الاتساق بين نهج ومنهجيات التقييم على نطاق المنظومة؛ (ج) وتوافر إمكانية إنشاء وحدة تقييم مركزية على نطاق المنظومة. وسيشارك الفريق بصورة جماعية في تقييم برامج "الإنجاز كأهم متحدة واحدة"

٥٧ - وتتولى الحكومات الوطنية في البلدان النامية المسؤولية الأساسية عن تنسيق المساعدة الخارجية وتقييم تأثيرها في التنمية الوطنية. ويمثل تأكيد البلدان النامية على التملك الوطني لعملية التقييم نقطة تحول نموذجي بالمقارنة بالنهج التقليدي الذي كان متبعاً حيث كانت المنظمات الممولة هي التي تطلب إجراء التقييم في معظم الأحيان. بيد أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لم يقيّم على نطاق واسع ولم تتخذ إلى اليوم سوى مبادرة واحدة لتقييمه بقيادة قطرية.

٥٨ - ويحظى التقييم باعتراف متزايد لدى البلدان النامية بوصفه أداة لا غنى عنها للمساءلة والتعلم بالنسبة لمؤسسات القطاعين العام والخاص على السواء من أجل تعزيز الحكم الرشيد. وبذلت بعض منظمات الأمم المتحدة جهوداً كبيرة لإضفاء الطابع المهني على وظيفة التقييم وتعزيز قدرات فرادى القائمين بالتقييم وربطاتهم المهنية. وقد استفادت وظائف التقييم في الحكومات الوطنية أيضاً من المساعدة التقنية في بعض البلدان.

التوصيات

٥٩ - قد تود الجمعية العامة التوصية بأن:

(أ) تؤكد ضرورة تزايد تولى البلدان النامية تملك وقيادة تقييم المساعدة الخارجية بجميع أشكالها، بما فيها تلك التي يقدمها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ودعوة هذا الجهاز إلى مواصلة وتكثيف جهوده الرامية إلى تعزيز قدرات التقييم لدى الحكومات وفرادى الفنيين والروابط المهنية ومؤسسات أخرى في البلدان المتلقية؛

(ب) تشجع حكومات البلدان النامية، بالتعاون الوثيق مع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، على الشروع في عمليات تقييم مشتركة وريادة قطرية وإجراء هذه العمليات التي ستفيد في تقدير مدى مساهمة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بصورة شاملة في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، ويشمل ذلك الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وإضفاء الطابع المنهجي على الدروس المستفادة من هذه التقييمات ونشرها في كامل هذا الجهاز الإنمائي؛

(ج) تشجع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على دعم وتعزيز رصد وتقييم برنامج "الانجاز كأمم متحدة واحدة" النموذجي ككل، والقيام ببناء على طلب الحكومات المعنية وبالتعاون الوثيق معها، برصد وتقييم كل برنامج نموذجي من هذه البرامج على حدة من أجل تقييم العملية والنتائج على السواء واستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن أن تستفيد منها البلدان الأعضاء الأخرى وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي بأكمله؛

(د) تطلب إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل إعداد آليات للتوجيه والرقابة من أجل تمويل وتخطيط وتنفيذ تقييم ورصد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بهدف تقدير مدى مساهمته في التنمية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(هـ) تشجع جميع منظمات الأمم المتحدة المشاركة في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي لم تفعل ذلك بعد أن تعتمد سياسات تقييمية متسقة مع معايير ومقاييس فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وإجراء ما يلزم من الترتيبات المالية والمؤسسية لإنشاء و/أو تدعيم وظيفة تقييم مستقلة وموثوقة ومفيدة داخل كل منظمة من شأنها دعم الإدارة العليا وهيئة الإدارة في كل منظمة على حدة من حيث المساءلة والرقابة والتعلم والإسهام في التقييم على نطاق المنظمة؛

(و) تشجع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تعزيز ما لديه من شبكات ربط وعلاقات تعاون المتبادل بهدف (أ) تنفيذ المعايير والمقاييس التي وضعها الفريق؛ (ب) إنشاء إطار منهجي موحد ومتعلق بالسياسات لإجراء التقييم على نطاق المنظمة؛ (ج) تقديم الدعم إلى وظائف التقييم داخل فرادى منظمات الأمم المتحدة؛ (د) الإسهام في تدريب وتحسين مهارات موظفي الأمم المتحدة في مجال الإدارة القائمة على النتائج ومنهجيات الرصد والتقييم؛ (هـ) الاتصال بشبكات تقييم ومراكز أخرى للموارد، لتعزيز إضفاء الصفة المهنية على وظيفة التقييم في البلدان الأعضاء وداخل منظومة الأمم المتحدة على السواء.